



المذكرات السياسية | السياسة

قطاع الأمن الفلسطيني: ترسيخ القمع والسلطوية

كتبه: علاء الترتيير · نوفمبر 2021

كشف الفريق الأهلي الفلسطيني لدعم شفافية الميزانية العامة في تشرين الأوّل/أكتوبر 2021 أن قطاع أمن السلطة الفلسطينية ما يزال يحظى بنصيب الأسد من ميزانيتها، حيث أُنفقَ في النصف الأول من عام 2021 ما يزيد على 50 مليون شيكل إسرائيلي (حوالي 16 مليون دولار) على إصلاح قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. وتلقت تلك القوات أيضًا 1,675 مليون شيكل (حوالي 538 مليون دولار) – أي ما يزيد على 22% من إجمالي ميزانية السلطة – خُصّص 88% منها للرواتب، بزيادة بلغت 115 مليون شيكل (~ 37 مليون دولار) مقارنة بالأشهر الستة الأولى من العام 2020.¹

تُبرزُ هذه الأرقام الشرخ الواسع بين احتياجات الشعب الفلسطيني وأولويات السلطة الفلسطينية. فبينما يسعى الفلسطينيون إلى إنهاء الإطار الأمني القمعي الذي فرضته اتفاقيات أوسلو، تواصل السلطة الفلسطينية الاستثمار سياسياً ومالياً ومؤسسياً في الوضع الراهن، وترسيخ الإطار الأمني بحجة الاستقرار وبناء الدولة.

وبدلاً من تبني عملية للتحول الديمقراطي ومبادئ التشاركية الشمولية والمساءلة، أفضت عمليات الإصلاح الأمني في السلطة الفلسطينية المنفذة برعاية دولية – والتي كانت العمود الفقري لمشروع السلطة لبناء الدولة في مرحلة ما بعد عام 2007 – إلى القمع والاضطهاد واحتراف الاستبداد الفلسطيني والسلطوية. وهكذا بات الاستبداد البنيوي متآصلًا في النظام السياسي الفلسطيني.

القمع والتدحرج الاجتماعي

في أعقاب مقتل الناشط وناقد السلطة الفلسطينية، نزار بنات، في حزيران/يونيو 2021، أخذت قوات أمن السلطة الفلسطينية تمنع الاحتجاجات السلمية بالقوة غير المشروعية، واستهدفت الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والمحامين بالاعتقالات التعسفية والتعذيب. وصل القمع الممارس في صيف 2021 إلى مستوى غير مسبوق، وكانت تعقيداته وتجلياته واضحة، حيث كان ينم عن تقارب مطرد بين المؤسسات القانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وهذا التقارب من أجل القمع بفاعلية أكبر تطورٌ مقلق للغاية، وما لم يواجهه بآليات المساءلة الشعبية، فإن العداون الاستبدادي سيشتد، ويُمنع التحول الديمقراطي.

لا تزال السلطة الفلسطينية عاكفةً على تركيز القوة والسلطة بيد قطاع الأمن كهدفٍ رئيسي. فسعت حملات أمن السلطة الفلسطينية في 2007 إلى “تطهير” الضفة الغربية من الأسلحة غير التابعة للسلطة الفلسطينية، وتنفيذ عملية لنزع السلاح، واعتقال متحدى أو أمر السلطة الفلسطينية، وإرسال رسالة واضحة إلى الفلسطينيين بأن السلطة الفلسطينية هي هيكل الحكم الوحيد والقوة الوحيدة. وهكذا تبنت السلطة الفلسطينية مقاربةً شاملة لمصادر الأسلحة، وتعتمدت طمس الفوارق بين أسلحة الفوضى وأسلحة المقاومة. فلم ترقّق بين المجرمين والمقاومين واستهدفهم جميعاً على حد سواء. ولا أبلغ تعبيراً عن هذه المفارقة من تعبير أحد أهالي مخيم بلاطة لللاجئين، حين تساءل مستهجنًا: “كيف يُعقل أن يُحجزَ لصٌّ ومقاوم في زنزانةٍ واحدةٍ؟”

تستغرق تبعات عمليات إصلاح قطاع الأمن وقتاً لتجلى في المجتمع، وقد أصبحت واضحة الآن في فلسطين. أسفرت الحملات الأمنية لعام 2007، والمسماة على سبيل المفارقة “عملية الابتسامة والأمل”، وعملية الإصلاح المستمرة التي تلتها، عن مشاكل وأوجه قصور هيكلية عميقة أدت إلى ترسيخ ثقافة الخوف، وترويض المقاومة وتجريمها، وترسيخ عدم الثقة لدى الفلسطينيين تجاه قيادتهم.

إن تعذيب المعارضين السياسيين وقتلهم، واعتقال المنقدين اعتقاداً لا تعسفياً واحتجازهم في ظروف غير إنسانية، وارتفاع مستويات الرقابة، وتدني مستويات التسامح والتعدديّة، هي عناصر رئيسية تُفضي إلى تدهور المجتمع الفلسطيني. وستؤدي الزيادة في أمننة المساحات



الاجتماعية إلى إضعاف الشعب الفلسطيني، وترسيخ تجزؤهم، وتقويض قدرته على مقاومة الهياكل الاستعمارية والقمعية بفاعلية.

مراجعة حوكمة قطاع الأمن

لا بد لأي حوار وطني جاد وشامل أن ينطوي على مراجعة حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني بما يولي الأولوية للشعب الفلسطيني. فترسيخ السلطة، في مقابل مبادئ التشاركية الشمالية والمساءلة، يعني أن قوات أمن السلطة الفلسطينية باتت مسؤولةً أكثر أمام المانحين والنظام الإسرائيلي منها أمام الشعب الفلسطيني. ويُعدّ قلب هذه الحال من المقتضيات الأساسية لإصلاح قطاع الأمن. وتحقيقاً لذلك:

- يجب أن يتلزم المجتمع المدني الفلسطيني والقيادة الفلسطينية بالانخراط في حوار وطني حقيقي وشامل للكافة. بإعادة النظر في البرنامج الوطني الفلسطيني من منظور حوكمة قطاع الأمن يمكن أن يخدم أغراضه متعدد لأنه يقتضي مناقشة استراتيجيات المقاومة وطبيعة هيأكل الحكم وآليات المساءلة.
- يجب على الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني أن يطالبوا السلطة الفلسطينية بإعادة توزيع ميزانيتها توزيعاً عادلاً، بما في ذلك في القطاعات الاقتصادية المنتجة، لوضع حد لتضخم ميزانية المؤسسة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.
- يجب على المجتمع المدني الفلسطيني أن يضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ قرار منظمة التحرير الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، الأمر الذي فشل السلطة الفلسطينية في تنفيذه رغم ادعاءاتها.
- يجب أن يتبنى المجتمع المدني والقيادة الفلسطينية استراتيجية مقاومة موحدة، تشمل الاتقاء على أطر وأشكال المقاومة المسلحة، لقادري استخدام الأسلحة في القتل الداخلي بين الفصائل السياسية خاصة في أوقات انتقال الحكم وفراغ القيادة.

1. لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية أو باللغة الإيطالية، اضغط/ي هنا أو هنا. تسعد الشبكة لتتوفر هذه الترجمات

وتشكر مدافعي حقوق الإنسان على هذا الجهد الدؤوب، وتؤكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلي.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. تهدف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطينيين حول العالم. تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.